

في بيان صادر عن اللقاء التشاوري للمؤتمر وحلفائه

أحزاب التحالف تقرر المضي في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها

يقف الأمر عند هذا الحد بل إن تلك الأحزاب سعت إلى تقديم الدعم للعناصر التخريبية في بعض مديريات المحافظات الجنوبية والمتحالفة مع عناصر تنظيم القاعدة وعملت على التماهي مع تلك العناصر وتوفير الغطاء السياسي لها وتقديم التبريرات لما ترتكبه من أعمال إرهاب واغتيالات وقتل لأبرياء من المواطنين والجنود وهم يؤدون واجبه للحفاظ على الأمن والسكينة العامة للمجتمع.. وليس أدل على ذلك من أن تلك الأحزاب لم تصدر إلى اليوم بياناً واحداً يندد بما ترتكبه تلك العناصر الإرهابية والتخريبية من أعمال أضرت بسعادة الوطن ومصالحه واقتصاده والسياحة والاستثمار فيه.

يا جماهير شعبنا اليمني

بعد أن تم استنفاد كافة السبل ومن خلال اللجان المتعددة التي تفرعت عن لجنة الماتنين وجد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أن المسؤولية تجاه الوطن والشعب تحتم عليهم تحمل المسؤولية والحفاظ على المؤسسات والاستحقاقات الدستورية وتقويتها الفرصة أمام اللقاء المشترك بعدم السماح بالوصول إلى فراغ دستوري والمضي باتجاه إجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري لأنه من الحق السياسي تجاوز إرادة الشعب والاستحقاقات الدستورية والاستخفاف بها.

يا أبناء شعبنا اليمني الأبي:

إن قرار أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي المضي نحو إجراء الانتخابات النيابية في ٢٧ أبريل ٢٠١١م، هو تأكيد على تمسك المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بالنهج الديمقراطي وعدم التقريط بهذا المكسب الوطني العظيم الذي أقرت بقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، إيماناً بأن إجراء الانتخابات مسؤولية وطنية وتاريخية باعتبارها حقاً مكفولاً دستورياً للشعب وليست حكراً للأحزاب..

ولهذا فإن أغلب التحديات التي يواجهها الوطن من النزعات الشمولية وثقافة الإغواء والإقصاء ودعوات الكراهية والتطرف والعنف لا يمكن تجاوزها إلا بالديمقراطية وإشاعة ثقافة العفو والتسامح والقبول بالرأي والرأي الآخر وذلك لن يتحقق إلا عبر تجسيد الممارسات الديمقراطية واحترام إرادة الشعب..

كما أن الصعوبات والتحديات الاقتصادية وتعزيز الأمن والاستقرار يتطلب مؤسسات دستورية منتخبة من الشعب. □

المشترك يستخدم الحوار لإعاقه الاستحقاقات الدستورية وإفعال الأزمات الانتخابية حقاً مكفولاً للشعب وليست حكراً للأحزاب

على المؤسسات الدستورية تحمّل مسؤولياتها في الإعداد والتحضير للانتخابات النيابية

فبدلاً من الوقوف بجديّة ومسؤولية أمام الحوار الوطني عمدت أحزاب المشترك على طرح قضايا وجزئيات ليس لها علاقة بقضايا الحوار الجاد والمسئول ولا بالاتفاقات الموقعة وتعاملت مع



المؤتمر وحلفاؤه يجددون التأكيد على تمسكهم بالحوار تحت سقف الدستور والقانون

على المؤسسات الدستورية تحمّل مسؤولياتها في الإعداد والتحضير للانتخابات النيابية

حكراً على الأحزاب والتنظيمات السياسية.. وهو الأمر الذي ظلت أحزاب اللقاء المشترك تتجاهله من خلال التسويف والمماطلة في الحوار لإضاعة الوقت وإدخال البلاد في فراغ دستوري.

القرارات الصادرة عن اللقاء التشاوري

٥- يدعو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه كافة المنظمات المحلية والدولية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية المقبلة. ٦- يجدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه دعوة أحزاب اللقاء المشترك العودة إلى طاولة الحوار والانخراط في العملية الانتخابية عبر مراحلها المختلفة.. وترك أساليب التعنت والتنصل عن التزاماتها تجاه العملية الديمقراطية والنكت بالاتفاقات. ٧- يؤكد اللقاء التشاوري الموسع أن الانتخابات حق دستوري مكفول لجماهير شعبنا داعياً كافة أبناء الشعب إلى الانخراط والمشاركة الفاعلة لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الذي يعد من مكتسبات الثورة اليمنية والوحدة المباركة وعدم السماح لأي قوى المساس بهذا الحق المكتسب أو اتخاذ مبرر للتنفيذ أجندة خاصة ومكاسب حزبية ضيقة.. ٨- تفعيل عملية التواصل مع الجماهير من قبل أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي كشركاء أساسيين في العملية الديمقراطية والتفاعل مع الانتخابات النيابية التنافسية بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين.

٩- يدين اللقاء التشاوري الموسع ويستنكر كافة أعمال الإرهاب والتخريب التي تستهدف أمن الوطن واستقراره ووحدة.. ويحذر

وقد خلاص اللقاء التشاوري الموسع إلى القرارات والتوصيات التالية:

١- مباركة القرارات الصادرة عن اجتماع أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الذي انعقد يوم الأحد الموافق ٣١/١٠/٢٠١٠م والقاضية بالمضي في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

٢- التأكيد على تمسك المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بالعملية الديمقراطية، والتي تمثل الانتخابات جوهرها والتصدي لكل المشاريع الانقلابية أو محاولة أي طرف كان التمرد على العملية الديمقراطية أو الشرعية الدستورية.

٣- إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه يجددون التأكيد على تمسكهم بالحوار كخيار حضاري لحل كافة القضايا تحت سقف الدستور والقانون والالتزام بالثوابت الوطنية... مؤكداً في الوقت ذاته أن باب الحوار سيظل مفتوحاً أمام الجميع سواء قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها..

٤- يدعو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه المؤسسات الدستورية لتحمل مسؤولياتها في الإعداد والتحضير للانتخابات النيابية وفق القانون الناقد وإجرائها في موعدها.. وحملها مسؤولية أي تأخير في تنفيذ ذلك الاستحقاق الدستوري والقانوني.. وتضمن لائحة اللجنة العليا للانتخابات توصيات الاتحاد الأوربي.

وطني جاد ومستول يلي طموحات أبناء الشعب اليمني ويعزز من دور المؤسسات الدستورية ويحافظ على المكتسبات الوطنية.

واطلع على ماراتق تلك المسيرة من محاولات متعدده لافتعال الأزمات واستخدام الحوار لإعاقه الاستحقاقات الدستورية وممارسة الابتزاز بالتلويح باستخدام الورقة الأمنية وتهيب الشارح ضد تلك الاستحقاقات الدستورية والتي من المفترض أن لا تخضع للمساومة كون الانتخابات هي حق للشعب يستطيع من خلالها اختيار ممثليه في السلطة التشريعية وفي رئاسة الجمهورية والمجالس المحلية وليست



فضحت اليمن المزاعم والأكاذيب التي روجت لها الحملة الإعلامية الظالمة ضدها على خلفية مسرحية الطرود المشبوهة، فعلى الرغم من عدم اقتناع الرأي العام الداخلي والخارجي بهذه الأكذوبة فقد حرصت اليمن تقديم الحقائق من المختصين والفنيين بهذا الشأن حيث قدمت وزارة النقل تقريراً إلى مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير أوضح إن نتائج حادثي الطردين في مطار دبي وإيست ميدلاندز ببريطانيا لم يكتشفها في أي من مطارات الدوحة ودبي وبريطانيا برغم أنها تمر عبر أجهزة تفتيش حتى وإن كانت اتفاقية شيكاغو لا تلزم دولة الترانزيت بذلك، إلا أنها تفتش فعلاً.

أكذوبة الطرود

حملة حاكمة شوهدت سمعة اليمن باطلا

(٥٠٪) على الشحن الجوي بعد مروره من جهاز الأشعة السينية. ويوضح التقرير الإجراءات الأمنية في المطارات اليمنية والأثار السلبية التي نجمت عن حادث عبد المطلب في ديسمبر ٢٠٠٩م على المطارات اليمنية والناقل الوطني (اليمنية)، ونتائج حادثي الطردين في مطار دبي وإيست ميدلاندز ببريطانيا، وما تم اتخاذه من إجراءات قوية وأكثر صرامة في المطارات الحديثة عقب حادث عبد المطلب ومنها:

١- لقد تم اتخاذه إجراءات قوية وأكثر صرامة في المطارات اليمنية وتم توفير العديد من الأجهزة الحديثة بهدف حماية وتأمين المطارات وسلامة المسافرين وحركة الطيران من أي صورة من صور التدخل غير المشروع بما في ذلك الكشف عن أي متفجرات أو شحنات مشبوهة وجميع الإجراءات الأمنية في المطارات اليمنية تسير بمعايير مساوية للمعايير الدولية لأمن الطيران.

إجراءات جديدة وبعد موضوع الطرود المشبوهة تم اتخاذه إجراءات أكثر صرامة منها:

١- تفتيش الطرود والشحنات البريدية بواقع (١٠٠٪) يدوياً وباستخدام جهاز الكشف عن المتفجرات بعد مرورها من جهاز الأشعة السينية.

٢- تطبيق الكشف اليدوي بواقع ٥٠٪ على الشحن الجوي الصادر بعد مروره من جهاز الأشعة السينية.

٣- بدء تطبيق ما يسمى باعتماد وكلاء الشحن الجوي بما يضمن ترخيصهم وفقاً للاشتراطات الدورية واستمرار الرقابة الدولية عليهم وسحب التراخيص على من لا يلتزم بتطبيق هذه الاشتراطات.

٤- عمل تقييم شامل للكاشفين العاملين على الأجهزة الأمنية وترخيصهم وفقاً للمعايير والاشتراطات الدولية.

٥- تشديد الإجراءات الأمنية المختلفة في جميع منافذ المطار بما فيها الكشف والتفتيش على الركاب والأمتعة والمناطق المقيدة لمنع الاختراقات ومتابعة الجاهزية بصورة دورية من قبل الأجهزة المختصة.

٦- يتم الإعداد حالياً لتشكيل وحدة أمنية متخصصة بأمن وحماية المطارات من أي أفعال تخريبية أو إرهابية وتعمل على التطوير والارتقاء بالخدمات الأمنية ومستوى الأداء في المطارات. □

المطارات. وتتضمن الإجراءات الجديدة تفتيش الطرود والشحنات البريدية بواقع (١٠٠٪) يدوياً وباستخدام جهاز الكشف عن المتفجرات بعد مرورها من جهاز الأشعة السينية، وتطبيق الكشف اليدوي بواقع

المركزي في إطار الإجراءات الأمنية التي أقرت اللجنة الوطنية لأمن الطيران المدني في اليمن استعدادها في المطارات اليمنية وستكون متخصصة بأمن وحماية المطارات من أي أعمال تخريبية وإرهابية وتعمل على التطوير والارتقاء بالخدمات الأمنية ومستوى الأداء في

وبين التقرير انه لم يتم اكتشاف وجود الطردين إلا عبر معلومات استخباراتية فقط حددت نوع ورقم بوليصة الشحن!! ولأسف أن هذه المعلومات لم تصل إلى اليمن بشكل عاجل وفي موعدها باعتبارها شريكاً أساسياً وفاعلاً مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب.

وأكد وزير النقل خالد إبراهيم الوزير انه وبالرغم من العثور على الطردين إلا أن اكتشاف أنهما يحتويان على مواد متفجرة كان صعباً أيضاً في مطار دبي ومطار إيست ميدلاندز ببريطانيا برغم الأجهزة المتقدمة والإمكانات الكبيرة لديها وعلى سبيل المثال.. في مطار دبي لم يتمكنوا من اكتشاف المواد المتفجرة في الطرد عندما أدخلت في جهاز الفحص الاعتيادي، وكذا عند إدخالها في جهاز فحص المتفجرات وحتى عند إحضار الكلاب البوليسية المدربة (والتي حاسة شمها تفوق الأجهزة الحديثة) لم يتمكنوا من اكتشافها.. ولم يكتشفوا ذلك إلا بالفحص اليدوي وفق عتبة الحبر..

مؤكداً أن خروج الطردين عبر اليمن لم يكن بأي حال من الأحوال إهمالاً أو تقصيراً من الأجهزة اليمنية في المطار، وإنما هو تطور العمل الإرهابي الذي لم يكشفه أي مطار.

وقال إن قيام الحكومة الألمانية حالياً بمنع الطيران إليها من اليمن وكذلك الحكومة البريطانية سابقاً، إضافة إلى الإجراءات المتخذة من قبل أميركا وبعض الدول الأوروبية بمنع الشحنات القادمة من اليمن أمر غير صحيح ولا يخدم هذه القضية ولا إجراءات حماية الطيران المدني.

كما أن قرار شركة اللوفتهانزا تعليق رحلاتها إلى اليمن وبشكل مفاجئ دون إعطاء إشعار مسبق حسب ما تقتضيه أنظمة وقوانين الطيران السعودي لا يوجد فعلاً ما يبرره بدواع أمنية حيث أن الهجمات الإرهابية تحدثت في كثير من الدول ورد فعل اللوفتهانزا بإيقاف الرحلات إلى مطار صنعاء الدولي مجال فيه حيث أن الإجراءات الأمنية في مطار صنعاء تتطابق مع المعايير الدولية وسبق أن اتخذت إجراءات خاصة لرحلات اللوفتهانزا حسب طلبها ولا يوجد أي شكوى من النواحي الأمنية بالمطار، مشيراً إلى أن الهيئة العامة للطيران المدني مستعدة لاستقبال فريق أممي للتأكد من الإجراءات الأمنية المطلوبة وتطبيق إجراءات إضافية تراها الشركة مناسبة على رحلاتها.

وكشف وزير النقل خالد إبراهيم الوزير عن اعتزام الحكومة اليمنية استحداث وحدة حديثة لأمن الموانئ الجوية ضمن وحدات الأمن

المعلومات

الاستخباراتية فقط

كشفت وجود الطردين

ولم يبلغ اليمن

مع المعايير الدولية

الطرود لم تكتشفها

أحدث الأجهزة في

مطار دبي وبريطانيا

الإجراءات الأمنية في

مطار صنعاء تتطابق